

**قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى
الممارسات الإنتهازية للإدارة**

دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات التأمين في المملكة العربية السعودية

**Measuring The Degree of Accounting Conservatism in The
Financial Statements as an indicator to evaluate the
Opportunistic Practices of management**

**A Field Study on The Application of Insurance Companies Saudi
in Arabia**

الدكتور

ياسر أحمد السيد محمد الجرف

الأستاذ المساعد – كلية التجارة جامعة طنطا

مستخلص

إستهدف هذا البحث قياس مستوى التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين السعودية، ودوره فى الحد من التصرفات الإنتهازية لإدارة تلك الشركات لزيادة الأرباح . وذلك فى ضوء أهمية مفهوم التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من تبني إدارة الشركة لأساليب المحاسبة الإندفاعية التى من شأنها تحقيق المصالح الشخصية للإدارة على حساب مصالح بقية الأطراف الأخرى فى الشركة، فقد تناول الباحث مفهوم التحفظ المحاسبي كألية للحد من الممارسات الإنتهازية لتحقيق الإدارة عوائد غير عادية على حساب الأطراف الأخرى ذوى المصالح فى تلك الشركات، وعقب الإنتهاء من تقديم الإطار النظرى قام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من الشركات التأمين التى تتداول أسهمها فى السوق المالية السعودية للتحقق من الدور الذى يمكن أن يلعبه التحفظ المحاسبي فى الحد من تصرفات الإدارة للتلاعب بالسياسات المحاسبية لتحقيق مصالحها . وقد خلص الباحث من هذا البحث إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة فى سوق المال السعودى ترتبط معنوياً مع ربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم المتداولة حيث تبين من الدراسة الميدانية وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (ربحية السهم) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) وأن هذه العلاقة معنوية ، كما تبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل(عدد أعضاء مجلس الإدارة) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) ، وكذلك وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل(معدل دوران الأسهم المتداولة) والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي.

Abstract

This research aims to measure the level of Accounting Conservatism in the financial statements published by the insurance companies, Saudi Arabia, and its role in reducing opportunistic behavior of the management of those companies to increase profits. in light of the importance of Accounting Conservatism as a way to reduce Opportunistic behavior of company's management to adopt aggressive accounting that would achieve the personal interests of management Against the interests of the other parties in the company, the researcher concept of Accounting Conservatism mechanism to reduce practices opportunism to achieve management unusual returns Against of other parties with interests in those companies, and after the theoretical framework, the researcher field study on a sample of companies of insurance, which are traded shares in the Saudi Stock Exchange to verify the role that could be played Accounting Conservatism in the reduction of the actions of management to manipulate accounting policies to achieve their interests. The researcher concluded from this research is to increase the degree of Accounting Conservatism in the financial statements of the insurance companies listed in the Saudi capital market linked morally with earnings per share, the number of members of the Board of Directors, the rate of turnover of shares traded was found from the field study and an inverse relationship between the independent variable (EPS) and the dependent variable (degree Accounting Conservatism), and that this relationship is significant, as demonstrated by the existence of a positive relationship between the independent variable (number of members of the Board of Directors) and the dependent variable (degree Accounting Conservatism), as well as the existence of a positive relationship between the independent variable (the

rate of turnover of shares traded) and the dependent variable Accounting Conservatism degree.

١ - مقدمة

إن قياس مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمتع به التقارير المالية المنشورة في الأسواق المالية يساهم في تقييم شفافية الإفصاح المالي في هذه الأسواق، من خلال بعدها عن المبالغيات في التقييم والقياس المحاسبي، وتوفير معلومات دقيقة وملائمة لتقييم وضع الشركة الحالي والقدرة على التنبؤ بمستقبلها، وتزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة. حيث يتمسك المحاسبون بواحد من أهم المبادئ المحاسبية، ويلقى تطبيقه اهتمامًا خاصًا من قبل مدققي الحسابات الخارجيين، هذا المبدأ هو مبدأ التحفظ أو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر، ويعتبر التحفظ مفهومًا مثيرًا للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحالي، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المبدأ، إلا أنه يلعب دورًا هامًا في الممارسات المحاسبية (Watts, 2003) واليوم في خضم موجات الشك في التقارير المالية، أصبح الإلتزام بهذا المبدأ أساسًا لتمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، ومعياريًا لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية. والتحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، الحق أن التحفظ المحاسبي ويرغم معارضة البعض له إلا أنه قد أصبح مطلبًا أساسيًا في الوقت الراهن سواء من جانب المستثمرين في السوق، الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية (مثل IASB أو FASB)، ومراجعو الحسابات وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصًا في أعقاب حالات الإنهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها ذوى المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الإنتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات ومنها ممارسات إدارة الربح وغيرها من الممارسات الأخرى التي يمكن أن تنطوى تحت ما يسمى بالمحاسبة غير المتحفظة أو المحاسبة الإندفاعية Aggressive Accounting والتي تعتبر خرقًا واضحًا لمفهوم التحفظ المحاسبي .

٢ - مشكلة البحث

إن قياس مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمتع به التقارير المالية المنشورة في الأسواق المالية يساهم بدرجة كبيرة في الحفاظ على مصالح الأطراف المتعارضة في الشركة من خلال الحد من التلاعبات والممارسات الإنتهازية لإدارة الشركة لتحقيق عوائد نقدية وغير نقدية، من خلال استخدام المرونة المتاحة في أساس الأستحقاق للإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية لتغيير رقم الأرباح وتحقيق العوائد التي تسعى إليها علي حساب الأطراف الأخرى من ذوى المصالح. ولما كان السبب الرئيسي لإنهيار الشركات الكبرى خصوصًا في الولايات المتحدة هو بعض التصرفات الإنتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات ومنها ممارسات إدارة الربح ، التمويل من خارج الميزانية وغيرها من التصرفات التي أدى تراكم أثارها عاما بعد آخر إلى حدوث تلك الإنهيارات، ولما كانت تلك التصرفات يمكن أن تنطوى تحت ما يسمى بأساليب المحاسبة الإندفاعية كما سبق الذكر والتي تتنافى تماما مع مفهوم التحفظ المحاسبي ، لذا لم يكن غريبًا أن يتناول عدد كبير من الدراسات دور آليات حوكمة الشركات في الحد من قدرة الإدارة على القيام بمثل هذه

التصرفات، وبمعنى آخر دور تلك الآليات في زيادة درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية . لذلك يقوم هذا البحث على قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية في محاولة لحث تلك الشركات علي زيادة درجة التحفظ المحاسبي، ويقضى هذا المفهوم بوجه عام بضرورة تبنى المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والإلتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات وذلك في ظل حالة عدم التأكد الذي يعيشها الواقع الاقتصادي العالمي. مما سبق يمكن صياغة السؤال البحثي التالي: " هل هناك زيادة في درجة التحفظ المحاسبي في شركات التأمين نظراً لطبيعة نشاطها وارتفاع درجة المخاطرة في شركات التأمين؟"

٣- هدف البحث

هذه الدراسة تهدف إلى تقدير مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في السوق السعودي للأوراق المالية، و مدى تباين شركات التأمين السعودية في درجة تحفظها المحاسبي.

يحاول البحث تحقيق هذا الهدف من خلال النقاط الآتية:

- تعريف التحفظ المحاسبي وأسباب زيادة الأهتمام به.
- دوافع التحفظ المحاسبي .
- طرق قياس التحفظ المحاسبي.
- قياس درجة التحفظ المحاسبي في شركات التأمين السعودية من خلال إجراء دراسة ميدانية تعتمد علي البيانات الفعلية المنشورة في سوق المال السعودي لتحديد مقدار تدخل إدارة الشركات للتلاعب في الأرباح المحاسبية.

٤- أهمية البحث

- تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم معلومات للمستثمرين حول جودة الأرباح المعلن عنها؛ إذ أن تحفظ الشركة في الإعلان عن الأرباح يشير إلى درجة عالية من جودة الأرباح المعلن عنها بمعنى تمثيلها لواقع الشركة وقدرتها على التنبؤ بالمستقبل.
- كما أن نشاط التأمين من الأنشطة التي لم يسبق تناولها في الدراسات السابقة ، كما أن نشاط التأمين يعتبر من الأنشطة الحديثة في سوق المال السعودي وكذلك مفهوم التأمين علي الثقافة السعودية مما يعطي أهمية لقياس التحفظ المحاسبي في القوائم لشركات التأمين السعودية.

٥- فروض البحث

من خلال مشكلة البحث يمكن اشتقاق ثلاثة فروض لإختبارها احصائياً:

الفرض الأول

"كلما زاد مؤشر التحفظ (مقاساً بنسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية) كلما انخفض صافي الربح وبالتالي ربح السهم"

مبررات هذا الفرض أنه كلما زاد التحفظ انخفض الربح، لأن الربح يؤثر علي القيمة الدفترية بالنقص وهي تمثل مقام المؤشر المستخدم لقياس التحفظ المحاسبي (القيمة السوقية/القيمة الدفترية).

الفرض الثاني

" كلما زاد التحفظ المحاسبي كلما زاد معدل دوران الأسهم المتداولة للشركة في سوق المال" ومبرر ذلك أن إدراك السوق للتحفظ المحاسبي يعني أن القيمة الحقيقية للشركة أكبر من القيمة الدفترية وبالتالي تجرى عمليات تداول كبيرة علي أسهم تلك الشركة بين المستثمرين.

الفرض الثالث

" يزداد مستوى التحفظ المحاسبي (أى تكون النسبة أكبر) كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة" فزيادة عدد الأعضاء يترتب عليه وجود اتجاهات متعارضة في مجلس الإدارة بشأن الاعتراف بالأرباح، الأمر الذى يؤدي إلي زيادة مستوى التحفظ في رقم الربح والقيمة الدفترية وبالتالي زيادة نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية(مؤشر التحفظ المحاسبي). وسوف يقوم الباحث بإختبار هذه الفروض بالتطبيق علي شركات التأمين السعودية للتأكد من صحتها وتحققها في تلك الشركات.

٦- البحوث المرجعية

أوضح(Ball and Shivakumar,2005) أن تبنى مفهوم التحفظ يعنى مقابلة الإيراد فى الفترة الحالية مع بعض المصروفات التى تخص الفترات القادمة ، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الربح فى الفترة الحالية وفى ذات الوقت تكوين إحتياطيات مستترة Hidden Reserves يمكن لإدارة الشركة إستخدامها فى زيادة الربح فى الفترات القادمة، ويترتب على ذلك صعوبة الإعتماد على ربح الفترة الحالية فى التنبؤ بالربح فى الفترات القادمة ومن ثم إنخفاض جودة الربح المحاسبي المنشور فى القوائم المالية . وفى نفس الإتجاه فقد لقي التحفظ المحاسبي معارضة شديدة من قبل المشروع المشترك للإطار الفكرى للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة الامريكى الصادر فى عام ٢٠٠٦ FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المالية، من حيث أن هذا التحفظ يؤدي إلى وجود نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية المنشورة وهو ما يتعارض تماما مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية ، القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعاقل (FASB٢٠٠٦).

وعلى عكس ما سبق فقد لقي التحفظ المحاسبي تأييدا شديدا من قبل عدد كبير الدراسات التى توافرت على توضيح منافع هذا التحفظ خصوصا من خلال إبراز دوره فى زيادة فاعلية التعاقدات التى يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة نوى المصالح المتعارضة فى الشركة، وأهمها عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية، وما يترتب على ذلك من التخفيف من مشاكل الوكالة بين تلك الأطراف وما يرتبط بها من تكاليف تؤدي فى نهاية الأمر إلى تخفيض قيمة الشركة . فالتحفظ المحاسبي يعد من الوسائل الأساسية للتخفيف من أثار مشكلة التخلخل الخلقى Moral Hazard الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين تلك الأطراف وبالتالي الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة، ذلك أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات يعنى تحجيم قدرة إدارة الشركة على عمل تحيز (بالزيادة) فى المعلومات المحاسبية (مقاييس الأداء)

وخصوصا الربح والتي تعتمد عليها عملية صياغة والرقابة على تلك التعاقدات، الأمر الذى يزيد من فاعليتها فى أداء الدور المنوط بها، وهو الحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بالتصرفات الإنتهازية التى تحقق من خلالها مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى الأمر الذى يوفر الحماية للمستثمرين ويؤدى فى نهاية الأمر إلى زيادة قيمة الشركة وهذا هو الهدف الأساسى لهذا البحث.

كذلك لم يكن غريبا أن يتناول عدد كبير من الدراسات دور أليات حوكمة الشركات فى الحد من قدرة الإدارة على القيام بمثل هذه التصرفات ، وبمعنى آخر دور تلك الأليات فى زيادة درجة التحفظ المحاسبى عند إعداد القوائم المالية . ف فيما يختص بمجلس الإدارة أكد Beekes,etal., (٢٠٠٤) أن هناك علاقة طردية بين إستقلال مجلس الإدارة والذى تم قياسه من خلال نسبة عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى هذا المجلس ودرجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات فى المملكة المتحدة، كما توصل Ahmed and Duellman (٢٠٠٧) إلى نفس النتيجة ولكن فيما يختص بالقوائم المالية للشركات فى الولايات المتحدة . وفيما يختص بمراجع الحسابات أكد Hamilton,et al., (٢٠٠٥) أن هناك زيادة معنوية فى درجة التحفظ المحاسبى فى الفترات التى تعقب تغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة PartnerRotation وهو ما يشير إلى فاعلية أليات حوكمة الشركات فيما يختص بتغيير الشريك المسئول عن عملية المراجعة كل خمسة سنوات، هذا بعكس Jenkins and Velury (٢٠٠٨) والذى توصل الي هناك علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وطول مدة بقاء المراجع مع الشركة وهو ما يشير إلى عدم فاعلية تلك الأليات . ومن ناحية أخرى وجد Ruddock, et al (٢٠٠٦) أن قيام مراجع الحسابات بتقديم الخدمات الإستشارية للشركة محل المراجعة لا يؤدي إلى إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لهذه الشركة وهو ما يشير إلى عدم فاعلية ما تضمنته أليات حوكمة الشركات بخصوص الحد من قدرة المراجع على تقديم مثل هذه الخدمات . وعلى جانب آخر وجد Amir,et al., (2007) أن هناك علاقة طردية بين إستقلال مراجع الحسابات والذى تم قياسه من خلال نسبة الأتعاب التى يحصل عليها المراجع من العميل إلى إجمالى أتعاب مكتب المراجعة ودرجة التحفظ المحاسبى ، وفى نفس الإتجاه وجد Jenkins,et al.,(2007) أن هناك علاقة طردية بين إستقلال المراجع والذى تم قياسه من خلال حجم مكتب المراجعة وكذا تخصصه فى الصناعة التى تعمل فيها الشركة من ناحية ودرجة التحفظ المحاسبى من ناحية أخرى. كما وجد Francis and Wang (2008) أن هناك علاقة طردية بين جودة عملية المراجعة التى تم قياسها بحجم مكتب المراجعة ودرجة التحفظ المحاسبى كمؤشر على جودة الربح المحاسبى، وذلك لعينة من الشركات تنتمى ل ٤٢ دولة مختلفة . وأخيرا وفيما يختص بلجنة المراجعة فقد وجد Krishnan and Visvanathan(2008) أن تضمين لجنة المراجعة لعضو على الأقل ممن يتوافر فيهم الخبرة المالية (محاسبية وغير محاسبية) يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبى، وأن هذه الزيادة فى درجة التحفظ تبدو معنوية أكثر عندما تتمثل الخبرة المالية فى الخبرة المحاسبية لأن هذه النوعية من الخبرة تمكن لجنة المراجعة من ممارسة دور رقابى أكثر فاعلية .

هناك دراسات أخرى تناولت قياس درجة التحفظ فى القوائم المالية، لقد كانت أولى المحاولات فى هذا الخصوص هى تلك التى قام بها Basu (1997) والتي حاول فيها وضع مقياس للتحفظ المحاسبى مبنى على أساس أن الإنعكاس الرئيسى للتحفظ المحاسبى هو تعجيل عملية الإعراف بالأحداث التى يتوقع منها تحقيق نتائج غير مرغوب فيها وتأجيل الإعراف بالأحداث التى يتوقع منها تحقيق نتائج مرغوب فيها . ويعنى ذلك

أن الأنباء غير السارة سوف تنعكس بقياس Basu في الربح المحاسبي بصورة أسرع من الأنباء السارة . من هنا تم تقييم التحفظ المحاسبي من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأنباء غير السارة مقارنة مع الأنباء السارة ، ولما كان من المفترض طبقاً لفروض سوق رأس المال الكفاء أن تستجيب أسعار أعوائد الأسهم للمفاجأة التي يحملها الربح المحاسبي بصورة غير متحيزة، أي تستجيب إيجاباً للأنباء السارة التي يحملها الربح كما تستجيب سلبيًا وبنفس القدر للأنباء غير السارة التي يحملها الربح ، فقد قام Basu بإقامة علاقة إنحدار بين الربح السنوي وعوائد الأسهم، يكون الربح المحاسبي هو المتغير التابع بينما تكون عوائد الأسهم هي المتغير المستقل مع استخدام العوائد الموجبة (السالبة) للأسهم كمقياس بديل Proxy للأنباء السارة (غير السارة) . وقد خرجت الدراسة بأن إستجابة الربح السنوي للعوائد السالبة أسرع من إستجابته للعوائد الموجبة وهو ما إستدل منه Basu على وجود تحفظ في الربح المحاسبي المنشور .

غير أن هذه المنهجية لقياس التحفظ المحاسبي قد تعرضت لعدة إنتقادات أهمها اعتماد Basu على التغير في عوائد الأسهم في نهاية السنة كمقياس للأنباء السارة أو غير السارة، وهو ما يتضمن إجمالي أثر كل الأحداث المؤثرة على عوائد الأسهم والتي حدثت خلال السنة مما يصعب معه فصل أثر كل حدث على حدى . وإزاء ذلك فقد قامت عدة دراسات بإدخال تعديلات على مقياس Basu منها دراسة (Shroff, et al, ٢٠٠٧) ، والتي إعتد فيها على الأحداث الهامة فقط والتي تم تحديدها بأى تغير (موجب أو سالب) في عوائد الأسهم خلال السنة بأكثر من ١٠ %، وربط هذه التغيرات مع الربح خلال فترة الأيام الثلاث التي تحيط بهذا الحدث . وكذا دراسة Gotti (٢٠٠٨) والتي قام فيها بإحلال التعديلات التي يجريها المحللون الماليون على تنبؤاتهم بربح الشركة بالزيادة (أو النقص) كمؤشر على الأنباء السارة (أو غير السارة) .

دراسة (Watts,2002) حاولت هذه الدراسة إيجاد تفسير لأسباب وجود التحفظ المحاسبي مثل التعاقدات،التقاضي بواسطة المساهمين، الضرائب، التنظيمات المحاسبية مثل SEC,FASB كذلك حاولت الدراسة إيجاد دليل ميداني علي وجود التحفظ المحاسبي وأي تلك العناصر كانت أكثر تأثيرا في درجة التحفظ المحاسبي.توصلت الدراسة إلي وجود التحفظ المحاسبي وتزايد في الفترة الأخيرة، وأن التعاقدات والتقاضي بواسطة المساهمين كانت أكثر الأسباب تفسيراً لزيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، بينما كانت الضرائب والتنظيمات المحاسبية أقل تفسيراً لوجود التحفظ المحاسبي وإن كان لها دور في ذلك.

دراسة (Hamdan,et al.,(2011) هدفت إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في السوق المالية الكويتية مستخدمة في ذلك نموذج(Basu)١٩٩٧ ، ومدخل القيمة الدفترية للقيمة السوقية لعينة من الشركات تتكون من (٢٢٥) شركة للعامين (٢٠٠٨،٢٠٠٩) وقد جاءت نتائج المدخلين متوافقة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي، إذ أظهرت وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات صغيرة الحجم تتميز بالتحفظ أكثر من التقارير المالية الصادرة عن الشركات كبيرة الحجم، كما وجدت أن لعقود الدين دورٌ في مستوى التحفظ المحاسبي، إذ بينت أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأقل تحفظاً في تقاريرها المالية، وفي مقارنة لقطاعات الاقتصادية داخل سوق الكويت المالية من حيث درجة التزامها بالتحفظ عند إعدادها للتقارير المالية، وجدت الدراسة أن القطاع المالي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية التزاماً بهذا المبدأ. وبحثاً عن دليل آخر حول مستوى التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية جاءت دراسة (Hmdan, ٢٠١١) لتبحث في مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وعددها ٥٠ شركة للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٨) مستخدمة في ذلك مدخل

القيمة الدفترية للقيمة السوقية نموذج (Basu,1997) ، أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات البحرينية تتميز بالتحفظ، وقد أكدت هذه النتيجة من خلال استخدام مدخلين مختلفين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، أما عن تمايز الشركات البحرينية في مستوى تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها، فقد بينت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من الشركات صغيرة الحجم؛ يعزى ذلك إلى رغبة الشركات الكبيرة في تجنب التكاليف السياسية التي تنشأ جراء الإعلان عن أرباح عالية أو قيم كبيرة للأصول، وبسبب زيادة رقابة الجهات الحكومية والمحللين الماليين لها، وارتفاع مستويات حوكمة الشركات فيها أكثر من الشركات صغيرة الحجم، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن كل من الشركات ذات المديونية المرتفعة أو ذات المديونية المنخفضة تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، غير أن الشركات ذات المديونية المرتفعة كانت أكثر تحفظاً، وهذا يشير إلى قوة الضغط الممارس من قبل الدائنين على إدارة الشركة للتحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم المرتفعة للأصول، أخيراً فقد بحثت الدراسة في مدى تمايز القطاعات الاقتصادية في البحرين من حيث تحفظ تقاريرها المالية، في هذا الصدد وجدت أن قطاع الخدمات أكثر تحفظاً من القطاع المالي. ثم استطرده الباحث فاختر أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، وقد أستندت هذه الدراسة في قياسها لجودة الأرباح على نموذج (Richardson,et al.,2005) الذي يشير إلى جودة الأرباح على أنها استمرارية الأرباح في المستقبل حيث أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، لم تجد الدراسة مؤشرات هامة على تمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق المالية البحرينية بالجودة، كذلك لم تجد علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، ويرجع ذلك إلى عدم اتخاذ الشركات البحرينية الإجراءات التي من شأنها استمرارية أرباحها في المستقبل، أو نتيجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي المملكة العربية السعودية جاءت دراسة (السهلي، ٢٠٠٩) ، التي هدفت إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية باستخدام نموذج (Basu 1997)، وجدت الدراسة انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، وباختباره لأربعة عوامل تؤثر في مستوى التحفظ، لم يجد علاقة هامة بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، على الرغم من أن الشركات الكبيرة كانت الأقل تحفظاً، وبينما لم يكن لحجم المديونية أثر في التحفظ، وجد أن لتأسيس السوق المالية أثراً في ذلك؛ إذ أصبحت الشركات أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية السعودية.

دراسة (Merinda,2012) حاولت تفسير العلاقة بين استمرارية الأرباح والتحفظ المحاسبي ومدى أهمية الأرباح لإستمرار دورة الأعمال.وكانت الفرضية الأساسية لهذه الدراسة "تقلبات الأقتصاد الكلي لها تأثير علي المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح، مدى إستجابة المستثمرين لذلك كمستخدمين للقوائم المالية" وتوصلت الدراسة إلي أن أستمرار الأرباح كان ذو أرتباط قوى بالتوسعات، وأن التحفظ المحاسبي كان منخفضاً خلال تلك الفترة عنها وقت حدوث الأنكماش، ونتيجة لذلك فإن معلومات الأرباح كانت أكثر فائدة للمستخدمين خلال تلك الفترات.

خلاصة البحوث المرجعية

حاولت العديد من الدراسات قياس درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات باستخدام عدة مقاييس ولكن لم تتضمن أحد هذه الدراسات قياس درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين رغم حجم المخاطرة المتزايدة في نشاط تلك الشركات ، وعدم التأكد الكبير

الوجود في أنشطتها . من هناك كان وجود الدافع للقيام بتلك الدراسة للتطبيق علي شركات التأمين لقياس درجة التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، كما أن نشاط التأمين يعتبر من الأنشطة الحديثة في السوق السعودي ويحتاج الي الدراسة.

٧- طبيعة نشاط التأمين والمحاسبة عن عقود التأمين، والسلوك الإنتهازي

١/٧ طبيعة نشاط التأمين

لم يحظ موضوع التأمين بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به المجال الخاص بدراسة قرار شراء السلع والخدمات الملموسة، ويرجع ذلك إلى أن التأمين يعتبر خدمة مستقبلية غير ملموسة على عكس ما هو معروف من السلع المادية والخدمات العاجلة التي ارتبط بها مفهوم الترويج والدعاية والتسويق.

رغم أن البحث عن الأمان والإدخار للمستقبل وما ينطوي عليه من مخاطر أصبحت من المحددات الرئيسية لقرار وثيقة التأمين، أضف إلى ذلك أن المفاهيم والمزايا المالية للتأمين (عوائد استثمارية، قروض) والإدخار ومجابهة التضخم والمشاركة في الأرباح من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار شراء التأمين، وتشهد شركات التأمين تغيرات وتطورات سريعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تجعلها عرضة لتحديات مختلفة، فالانفتاح العالمي وتخفيف القيود النظامية وتطور التكنولوجيا والتخصيص، تعتبر من أهم التغيرات الحالية والتي تؤثر بصورة مباشرة على شركات التأمين في دول المنطقة والعالم.

وتواجه شركات التأمين تحديات، أهمها توفر التغطيات والخدمة التأمينية المناسبة والكافية في عصر الاتصالات الفورية، والتغيرات الاقتصادية العالمية مما قد ضاعف من حجم ودرجة المخاطر التي تتطلب توافر تغطيات تأمينية مناسبة وجديدة، وتعتبر أسواق الدول العربية في التأمين بأمس الحاجة إلى تبني فكرة التأمين وخصصتها وذلك لمواكبة عجلة التقدم والتطور.

تنبع أهمية التأمين والحاجة إلى تسويقه من الأخطار المرتقبة (لل فرد - الممتلكات - الأعمال - الشركات) في كل وقت وفي أي زمن والتي يحتمل أن تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع، والتأمين يوفر الحماية الضرورية ضد الخسائر المادية والمالية الناشئة عن الأحداث غير المتوقعة والتي تعتبر في الحقيقة أخطاراً تحتاج إلى التأمين وهي نوعان:

١. التأمين على الأخطار، بكافة أنواعها (السرقه - الحريق - البناء - الصحة - السيارات - البضاعة... الخ) للحماية من الخسارة المالية، في الحقيقة أن الأخطار التي تتعرض لها تحوّل إلى شركة التأمين بتكلفة تتمثل في قسط التأمين الذي يُدفع للمؤمن لقاء قبوله تلك الأخطار.

٢. التأمين على الحياة، بأنواعه (الفردى - الجماعي - المختلط) يوفر حماية مادية لمستقبل الفرد وأفراد أسرته عند بلوغه سن التقاعد. بالإضافة إلى ذلك يعمل التأمين كوسيلة توفير منتظمة لتكوين رأس مال للمستقبل، ولذلك فإن التأمين على الحياة يخدم كلا من الفرد والمجتمع وكذلك التأمين الجماعي على الحياة في الشركات يكون مهماً للمؤسسات التي ترغب في توفير الطمأنينة لموظفيها وذلك بالعمل على توفير مبلغ نقدي يدفع للمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة بعجز دائم، ويغطي التأمين جانبيين هامين الأول يتعلق بالمرود الاقتصادي الذي يحمله، والثاني يتعلق بالجانب الإنساني المتمثل بتوفير الطمأنينة والاستقرار الاجتماعي والنفسي للفرد المؤمن، لأن الناس باختلافاتهم واختلاف أعمال يحتاجون للتأمين لأنهم جميعاً معرضون للخطر بدرجات

متفاوتة فالتأمين يبدد المخاوف والقلق من المستقبل ويخلق لدينا شعوراً بالطمأنينة والأمان التي تعتبر حاجة من الحاجات الأساسية للإنسان.

٢/٧ طبيعة المحاسبة في شركات التأمين

نتيجة لطبيعة النشاط التأميني والمخاطر الكبيرة والمتعددة التي من المحتمل التعرض لها فإن نتيجة النشاط والمركز المالي في شركات التأمين غالباً ما يكونان غير حقيقين في معظم الأحيان، وذلك بسبب لجوء شركات التأمين إلى تضخيم التزاماتها خاصة بالمخصصات الفنية والمبالغة فيها كمزيد من الحيطة والحذر وتحسباً لأي مسؤوليات أو مخاطر أو تعهدات محتملة مستقبلاً واستعداداً لمواجهة ظروف ومخاطر عدم التأكد المحيطة بها، وضماناً لعدم إهتزاز المركز المالي للشركة ومواجهة لصعوبة تقدير التزاماتها بدرجة كبيرة من الدقة.

مفهوم المخصصات الفنية

يقصد بها تلك المبالغ التي يتم إحتجازها من الإيرادات لمقابلة أهداف وأغراض محددة تقتضيها الطبيعة الفنية لنشاط التأمين ، وتغطي خسائر التزامات تتصف بالآتي:

١- أنها خسائر والتزامات لمواجهة مخاطر معينة توجد في النشاط التأميني وحده دون سواه.

٢- أنها خسائر والتزامات مؤكدة الحدوث ولكنها غير محددة المقدار.

٣- أنها مخصصات يتم تكوينها تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر الذي يعني أخذ كافة الخسائر والالتزامات الفعلية والمحتملة في الحسبان عند قياس نتائج الأعمال.

من كل ما سبق يمكن لنا القول بزيادة المخاطر المحتملة في شركات التأمين نظراً لطبيعة نشاطها الأمر الذي يتطلب وجود درجة كبيرة من التحفظ المحاسبي في التقارير والقوائم المالية لتلك الشركات وذلك للحد من أي تصرفات انتهازية من قبل إدارة الشركة لتحقيق مصالحها علي حساب الأطراف الأخرى من ذوى المصالح. فهل توجد هذه الدرجة الكبيرة من التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي؟ هذا ما سوف يقوم هذا البحث بالتحقق منه.

٣/٧ أساليب تطبيق السلوك الإنتهازي للإدارة لتحقيق صالحها [Amat, et al., 1999, P. 5]

أولاً: مرونة بدائل السياسات المحاسبية

تعمل الشركات وتعد قوائمها المالية في ظل معايير محاسبية متعارف عليها، وكل معيار محاسبي له عدة بدائل، وقد تختار شركة بديل معين ثم تتغير لبديل آخر، وشركة أخرى قد تختار بديل مختلف، فالبديل المحاسبي المختار قد يكون بهدف إخفاء حقيقة معينة وتحقيق مصلحة لفئة من المساهمين على حساب مصلحة مساهمين آخرين، كما قد يؤثر البديل المحاسبي المختار على زيادة أو خفض حقوق المساهمين، كما قد يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، كما يؤثر أيضاً على أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشأة ويؤثر كذلك على مسؤوليات مجلس الإدارة. فعند تطبيق التحفظ المحاسبي سيتم تحجيم تلك البدائل واستخدام البديل بصورة مستمرة وعدم تغييره من فترة لأخرى لإحداث تلاعب في الأرقام المحاسبية.

ثانياً: التحيز في التقدير

لا تخلو غالبية العمليات المحاسبية من الاضطرار الى التقدير في بند معين، وقد يحدث تحيز في التقدير يؤثر على دقة البند بسبب مصلحة لأحد المساهمين على حساب مصلحة مساهمين آخرين، كما قد يؤثر على زيادة أو خفض حقوق المساهمين، كما قد يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، كما يؤثر أيضاً على أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشأة، ويؤثر كذلك على مسئوليات مجلس الإدارة. فعند تطبيق التحفظ المحاسبي سيتم تحجيم تلك التحيزات في التقدير.

ثالثاً: العمليات الاصطناعية

يتم إدخال الصفقات الاصطناعية الوهمية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين الفترات المحاسبية، وذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة، ويؤثر ذلك على مصلحة المساهمين، كما قد يؤثر على زيادة أو خفض حقوق المساهمين، كما قد يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، كما يؤثر أيضاً على أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشأة، ويؤثر كذلك على مسئوليات مجلس الإدارة. وعند تطبيق التحفظ المحاسبي سيتم تحجيم تلك الصفقات.

رابعاً: توقيت الاعتراف بالعمليات والصفقات

يتم التلاعب في توقيت الاعتراف بالعمليات والصفقات، بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية، والتلاعب في هذا التوقيت سيؤثر بالطبع على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وكذلك يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، ويجعل هناك ضغط على مجلس الإدارة في تبرير ذلك، و تطبيق التحفظ المحاسبي سيؤدي إلي تحجيم تلك التلاعبات المرتبطة بتوقيت الاعتراف بالعمليات والصفقات.

خامساً: التأجير التمويلي

التأجير التمويلي هو أحد صور التمويل من خارج الميزانية، والذي يمكن المنشأة المستأجرة من الحصول على الأصل الثابت مقابل سداد قسط إيجار متفق عليه بدلاً من الاضطرار الى توفير سيولة من إصدار أسهم أو سندات جديدة لتمويل شراء ذلك الأصل، كما تقى أصولها من آثار التضخم، بالإضافة الى الميزة الضريبية، كما يمكن المنشأة المؤجرة من فرصة توظيف أموالها، بالإضافة الى الميزة الضريبية، وهذا الأسلوب يؤثر بلا شك على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما أن الاعتراف بالتأجير التمويلي كأحد المعايير المحاسبية ألزم إدارة المنشأة بضرورة إظهار المعلومات المرتبطة بالأصول المستأجرة أو المؤجرة، مما يؤثر على مبدأ الإفصاح والشفافية، وإتباع سياسات متحفظة سوف يزيد من إجراءات إخضاع قرارات الاستئجار أو التأجير للدراسة والتحليل، مما يحجم من هذه القرارات ويجعلها ذات كفاءة تصب في مصلحة الشركة وأصحاب المصالح والإدارة ذاتها.

٨- تعريف التحفظ المحاسبي وأسباب الأهتمام به وأنواعه

١/٨ تعريف التحفظ المحاسبي

يستخدم مصطلح التحفظ المحاسبي بشكل عام ليعني أنه يجب التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضاً تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم الموجودات بقيم أقل، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة (ياسين، ٢٠٠٨)، ويرى البعض أن التحفظ المحاسبي هو تفضيل المحاسب للطرق التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية (Smith & Skousen, 1987)، والبعض يفسرها بوجود شهرة للشركة غير معلن عنها؛ بحيث يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للأصول نسبة إلى قيمتها السوقية (Beaver, Ryan 2005)، أما ما صدر عن الجهات الرسمية كتعريف للتحفظ المحاسبي هو فقط ما جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB ١٩٨٠) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية أن التحفظ المحاسبي هو "وسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها الشركة".

وعرفه Basu (١٩٩٧) على أنه التوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness لإنعكاس أثر كلا من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث إنعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة، أي إستجابة الأرباح للأخبار السيئة يكون بشكل أسرع من استجابتها للأخبار الجيدة، حيث أن الأخبار الجيدة تتطلب درجة أعلى من التحقق من قبل المحاسبين.

. كما أوضح خليل (٢٠٠٣) أن التحفظ المحاسبي يعنى بوجه عام أنه على المحاسب أن يتوقع جميع الخسائر ولا يتوقع أية أرباح، في حين عرفه Watts (٢٠٠٣) بأنه إتباع مستوى من التحقق verifiability فيما يختص بالمكاسب أعلى من ذلك المستوى الذى يتم إتباعه فيما يختص بالخسائر. ومن وجه نظر قائمة المركز المالى عرفه Beaver and Ryan (٢٠٠٠) بأنه الإنخفاض المستمر فى القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى، أما من وجه نظر قائمة الدخل فقد عرفه Givoly and Hayn (٢٠٠٠) بأنه معيار للإختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى الإنخفاض المستمر فى الربح المحاسبي المنشور فى القوائم المالية من فترة إلى أخرى، وأخيراً فقد عرفه أبو الخير (٢٠٠٨) بأنه الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافى الأصول. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفات ترتبط ببعضها إلى حد كبير من حيث أن إتباع مستوى من التحقق بالنسبة للمكاسب أعلى من مستوى التحقق المتبع فيما يختص بالخسائر، سوف يؤدي بالتبعية إلى إنخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية وكذا إنخفاض الربح المحاسبي وصافى الأصول من فترة إلى أخرى.

٢/٨ أسباب الأهتمام بالتحفظ المحاسبي ودوافعه

دعت الحاجة الي تزايد الأهتمام بالتحفظ المحاسبي وقياسه بالقوائم المالية المنشورة وذلك لعدة أسباب هي:

١- هناك زيادة في الطلب علي إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة للتأكد والحد من ممارسات إدارة الربح من جانب الإدارة في معظم بيئات التقرير المالي، وهذا التأكد من جانب الأطراف الأخرى ذوى المصلحة في الشركة.

٢- ممارسات التحفظ في التقرير المالي قد زادت في الأونة الأخيرة نتيجة الضغوط الكبيرة التي تمارسها مكاتب المراجعة علي الشركات ، وعلي الأخص بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات الغربية في مطلع هذا القرن مثل شركة أنرون وورلدكم (Lobo and Zhou,2006).

- دوافع التحفظ المحاسبي

وجه العديد من الباحثين جهودهم للبحث في الدوافع التي تقع وراء التحفظ المحاسبي ، فالإدارة بحكم دوافعها الذاتية تميل إلي عدم التحفظ في التقرير المحاسبي نتيجة عدة أسباب أهمها ارتباط المديرين بالشركة لفترة محدودة ، وارتباط عوائدهم النقدية وغير النقدية بصافي الربح الدوري أكبر من ارتباطها بصافي الأصول الحالي او المستقبلي ، وبناءا عليه فإن سلوك الإدارة عند التقرير المحاسبي سوف يميل الي الطابع الهجومي في الاعتراف بالأرباح ونقل أي خسائر حالية إلي المستقبل، ويرجع ذلك الي أن أتباع سياسات متحفظة للاعتراف بالأرباح سوف يترتب عليه الاعتراف الفوري بالخسائر حتي ولو كانت غير محققة وتأجيل جانب من الأرباح الحالية إلي المستقبل، ويأتي سلوك المحاسب وهيئات وضع المعايير المحاسبية بمثابة السلوك المعوض للنزعة الهجومية التي تتصف بها الإدارة عند الاعتراف بالأرباح .

وفيما يلي شرح لأهم الدوافع للتحفظ المحاسبي :-

١- التعاقدات

تعتبر التعاقدات المالية التي تدخل فيها المنشأة من أقدم الدوافع أو المبررات التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقرير المحاسبي في أي بيئة اقتصادية . فنظرية التعاقدات توضح لنا أن عملية التعاقد ، ومتابعة وتسوية العقود القائمة والمحاسبة عنها ، تتوقف بشكل جزئي على الأرقام المحاسبية وتصرفات الإدارة ، باعتبارها اللاعب الرئيسي في عملية التعاقد ، وتحاول دائما التخلي عن السياسات المتحفظة في إنتاج الأرقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود ، ومن أهم العقود التي تبرمها الإدارة ، عقود الحوافز وعقود المديونية .

- بالنسبة لعقود الحوافز فإن الإدارة تحاول الاعتراف بأى زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة، وبالتالي زيادة قيمة العوائد النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها الإدارة في الأجل القصير، ويعتقد كثير من الباحثين (Watts2003,Basu1997,Zhang2000) أن التحفظ المحاسبي يعتبر أهم آلية من آليات التقرير المالي المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة ، كما أنه يؤدي في نفس الوقت إلي زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد التصرفات الانتهازية للإدارة، وترجع الزيادة في قيمة المنشأة عند أتباع سياسات محاسبية متحفظة إلي عدة أسباب أهمها اختزان القيمة، حيث أن تأجيل الاعتراف بالأرباح يعني ان هناك قيمة مستقبلية إضافية، وأن النمو الحالي في أرباح الشركة ممكن أن يعوض أى نقص يطرأ علي القيمة بسبب التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، والسبب

الثاني لزيادة قيمة المنشأة هو انخفاض قيمة الحوافز التي يحصل عليها المديرون عند إتباع سياسات متحفظة .

- أما بالنسبة لعقود المديونية فأن الأرقام المحاسبية المتحفظة تلعب دور كبير في تخفيض مخاطر انخفاض القيمة بعد التعاقد وحصول المنشأة علي الدين، فأهم ما يخشاه ويحتاط له المقرض هو إتخاذ قرار الأقراض في وقت يكون فيه صافي أصول المنشأة مبالغاً فيه بسبب الإعتراف المبكر بالأرباح وتأجيل الخسائر غير المحققة إلي المستقبل ، ثم تنخفض صافي الأصول بعد التعاقد، في هذه الحالة لن يستطيع الدائن إسترداد أمواله بنفس القيمة والعائد المتفق عليه عند التعاقد (خيرت ضيف وأخرون، ١٩٨١) . لذلك هناك أهتمام من جانب المقرضين بالتعرف علي درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة المدينة حتي يمكن وضع شروط التعاقد التي تضمن للدائن حقوقه كاملة.

٢- المسؤولية القانونية

هناك مسؤولية قانونية علي كل من المنشأة والمراجع يمكن توضيحها كما يلي :

- عندما تكون قيمة صافي الأصول والأرباح مبالغاً فيها بصورة أكبر مما لو كانت تلك القيم متحفظة. هذا يعني أن تكاليف المسؤولية القانونية التي تتحملها المنشأة تكون أكبر في حالة عدم إتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية وتنخفض قيمة المنشأة نتيجة لإرتفاع هذه التكاليف. لذلك من صالح المنشأة إتباع سياسات متحفظة لتقليل هذه التكاليف، وبالتالي الحفاظ علي قيمة المنشأة وبالتالي تحسين قيمة أسهمها في سوق المال.

- أما بالنسبة للمسؤولية القانونية للمراجع تكمن في إحتتمالات المسؤولية الواقعة عليه عند المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح تكون غير متماثلة مع إحتتمالات المسؤولية عندما تكون قيم الاصول والأرباح منخفضة. وبالتالي فإن تمسك المراجع الخارجي بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية يقلل من إحتتمالات المسؤولية الواقعة عليه وبالتالي تقليل خطر المراجعة.

٣- الهيئات المهنية للمحاسبة

المجتمع الأكاديمي والمهني يمارس ضغوطاً كبيرة علي الهيئات المهنية للتمسك بالآليات التي تحمي مصالح المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية والأطراف ذوى المصلحة في الشركة من التصرفات الانتهازية للإدارة. لذلك سوف يكون الاتجاه الغالب لتلك الهيئات هو حث الشركات علي إتباع سياسات متحفظة كوسيلة لحماية الأطراف المستفيدة.

٣/٨ أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك نوعان من التحفظ، الأول: هو التحفظ المشروط (conditional conservatism) وهو تسريع الإعتراف بالخسائر الإقتصادية، ويقصد به التحفظ البعدي Expost وهو التحفظ الذي ينتج حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول عند حدوث بعض الظروف المرغوب فيها، ومن امثلة ذلك النوع من التحفظ أتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون. (Beaver&Ryan,2005)

أما الثاني: فهو التحفظ غير المشروط (unconditional conservatism) أو التحفظ القبلي Exante ويعني تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية (Ball & ٢٠٠٥)

Shivakumar) وهو التحفظ الذي ينتج عن اختيار طريقة محاسبية منذ البداية عند معالجة الأصول والالتزامات والذي ينتج عنها ظهور قيمة دفترية لصافي الأصول أقل من القيمة السوقية علي مدار عمر هذا الأصول أو الالتزامات ، ومن أمثلة ذلك إختيار الاعتراف الفوري بدلا من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث تحميلها كمصروفات علي الربح المحاسبي بدلا من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي، وإختيار إحدى طرق الإهلاك المعجل بدلا من القسط الثابت لحساب أهلاك الأصول الثابتة.

٤/٨ التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح:

يمنح التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية العديد من المميزات، فقد اتجهت العديد من الدراسات إلى الربط بين التحفظ المحاسبي، وجودة الأرباح المستتدة إلى استمرارية الأرباح في المستقبل؛ فالتحفظ في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات، مما سيمنح الأرباح الإستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر فترة زمنية قادمة، فقد وجد (Penman & Zhang) ٢٠٠٢ دورًا للتحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح. حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي لا يؤدي إلى تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط وإنما يؤدي إلي تكوين إحتياجات مستترة يمكن لإدارة الشركة إستخدامها في زيادة أرباح الفترات المستقبلية، خاصة في حالة حدوث إنخفاض في معدل النمو في الأستثمارات في تلك الفترات، هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض جودة الربح المحاسبي في الفترة الحالية من حيث إنخفاض قدرته على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

٥/٨ مقاييس التحفظ المحاسبي:

هناك أربعة مقاييس للتحفظ المحاسبي هي من أكثر المقاييس شيوعًا، وهي:

١- نموذج Basu ١٩٩٧ ويعرف أيضًا بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم

(earnings stock returns- relation measures) يفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر - وهو جوهر التحفظ المحاسبي - إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة استجابة المحاسبة لهذه المكاسب والخسائر، أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ Basu أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح نفس الفترة، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة .

٢- مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-to- Market approach) ويعرف هذا

المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية ، وقد أشارت عدة دراسات (Givoly & Hayn, 2000; Hamdan, 2011) إلي أن إنخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأقل من الواحد صحيح عبر فترة زمنية، يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ

المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية؛ بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ الذي نادى به النظرية المحاسبية.

٣- المدخل المستند للأستحقاقات (Accruals-Based approach)

المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

٤- مؤشر التحفظ، (C-Score) تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman & Zhang ٢٠٠٢) ويهدف إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الأحتياطات الخفية (hidden reserves)، (net operating assets) إلى صافي الأصول التشغيلية حيث إن زيادة الأحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية يشير إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن إرتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ .

٩- الدراسة الميدانية

١/٩ المقياس المستخدم لقياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

إعتمد الباحث في قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين السعودية على المقياس الذي قدمه Beaver and Ryan (٢٠٠٠) وهو نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية والذي يعد من أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي إستخداما في الدراسات المعاصرة . وقام الباحث بجمع بيانات القوائم المالية عن الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ أي لمدة أربع سنوات لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي، وإرتفاع هذه النسبة في شركة ما عن شركة أخرى يعد دليلا على زيادة درجة التحفظ المحاسبي في هذه الشركة قياسا للشركة الأخرى .

٢/٩ عينة الدراسة

قام الباحث بجمع بيانات القوائم المالية لشركات التأمين السعودية من موقع تداول، وهو موقع سسوق الأوراق المالية السعودية على شبكة الإنترنت وعنوانه www.tadawul.com.sa والذي يتضمن بيانات عن الشركات التي يتداول أسهمها في السوق السعودي وهذه الشركات تتوافر لها بيانات قوائم مالية لمدة ٤ سنوات وهي تعتبر مدة كافية لقياس درجة التحفظ المحاسبي الموجود في كل شركة ومقارنتها بالشركات الأخرى لتحديد مدى وجود ممارسات أنتهازية لإدارة تلك الشركة ومدى تأثيرها على أرباح الشركة.

وحدد الباحث عينة البحث بـ ٣٠ شركة من شركات التأمين التي يتداول أسهمها في السوق السعودي ، من بين ٣٥ شركة تأمين سعودية حيث أن هناك ٥ شركات لم يتوافر لها بيانات عن سعر السوق في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ لأنها شركات حديثة، ويعتقد الباحث أن هذا الحجم العينة يعد مقبول في ضوء الدراسات التي أختبرت درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات ، كما أن هناك ٦ شركات من العينة لم يتوافر لها قوائم مالية عن عام ٢٠٠٩ لأنها تم تأسيسها بداية من عام ٢٠١٠، وقام الباحث بجمع وقياس القيم التالية:

- ١- القيمة الدفترية للسهم بالمعادلة = (إجمالي الأصول - حقوق الغير) / عدد الأسهم المتداولة.
- ٢- القيمة السوقية للسهم وتم تحديدها في تاريخ نشر القوائم المالية السنوية.
- ٣- ربحية السهم سنويا وتم الحصول عليها من قائمة الدخل المنشورة للشركات.
- ٥- كمية الأسهم المتداولة السنوية للشركة لحساب معدل دوران الأسهم المتداولة = (كمية التداول السنوية/عدد الأسهم المتداولة)
- ٦- عدد أعضاء مجلس الإدارة وتم الحصول عليه من ملف الشركة المنشور علي موقع سوق المال السعودي.

٣/٩ الأسلوب الإحصائي للدراسة

لما كانت الدراسة الحالية تقوم على إختبار العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة هي ربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة ، معدل دوران الأسهم المتداولة ومتغير تابع واحد هو درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين ، فقد إعتد الباحث في إختبار الفروض الإحصائية للدراسة باستخدام برنامج SPSS والاعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ الشكل التالي :

$$ص = أ + ب١س١ + ب٢س٢ + ب٣س٣ + د$$

حيث :

ص : هو المتغير التابع للنموذج والذي يتمثل في درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة والذي تم قياسه من خلال (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية) لحق الملكية .
أ: ثابت النموذج.

ب : معاملات المتغيرات المستقلة.

س١ : هو المتغير المستقل الأول للدراسة والذي يتمثل في ربحية السهم.

س٢: هو المتغير المستقل الثاني للدراسة والذي يتمثل في عدد أعضاء مجلس الإدارة.

س٣: هو المتغير المستقل الثالث للدراسة والذي يتمثل في معدل دوران السهم المتداولة.

د : مقدار الخطأ العشوائي (بواقي معادلة الانحدار).

٤/٩ نتائج الإختبار

يعرض الباحث في الجدول رقم (١) للنتائج العامة لتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين ربحية السهم ، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم المتداولة (المتغيرات المستقلة) ودرجة التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) :

جدول رقم (١)

النتائج العامة للنموذج

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	15.214	3	5.071	2.540	.077 ^a
Residual	53.916	27	1.997		
Total	69.130	30			

يلاحظ من الجدول السابق معنوية نموذج الإنحدار المتعدد للعلاقة بين ربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم المتداولة ودرجة التحفظ المحاسبي عند قيمة F تساوى ٢.٥٤٠ وبمستوى معنوية ٠.٠٧، وباستخدام مستوى معنوية لقبول النموذج بمقدار ١٠% أى درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول النموذج بصفة عامة .
 أما فيما يختص باتجاه العلاقة بين المتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (ربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم المتداولة) فإنه يمكن الوقوف عليها من خلال تحليل البيانات لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي وذلك سنويا للفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ كما يلي :

١- باستخدام بيانات عام ٢٠٠٩ تم التوصل الي الجدولين رقم ٣،٢

ANOVA^b (جدول ٢)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	104.708	3	34.903	7.042	.001 ^a
Residual	133.814	27	4.956		
Total	238.523	30			

Coefficients^a (جدول ٣)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	8.421	2.614		3.222	.003
ربحية السهم ٢٠٠٩	1.648-	.370	.663-	4.453-	.000
عدد الأعضاء ٢٠٠٩	.615	.286	.336	2.152	.040
معدل الدوران ٢٠٠٩	3.545E-	.000	.137	.893	.380

يلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة ربحية السهم تساوى -١.٦٤٨ وقيمة T هي -٤.٤٥٣ وهو معنوى عند قيمة 0.00، عدد أعضاء الإدارة تساوى ٠.٦١٥ وقيمة T هي ٢.١٥٢ وهو معنوى عند قيمة ٠.٠٤، معدل دوران الأسهم المتداولة معاملته ٣.٥٤٥ وقيمة T ٨٩٣. وهو غير معنوى ٠.٣، ومن ثم وباستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أى درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة . كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى انخفاض ربحية السهم لهذه الشركة، إشارة المتغير المستقل الثاني عدد أعضاء

مجلس الإدارة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل عدد الأعضاء والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة، إشارة المتغير المستقل الثالث معدل دوران الأسهم المتداولة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل معدل دوران الأسهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة معدل دوران الأسهم المتداولة.

٢- باستخدام بيانات عام ٢٠١٠ تم التوصل الي الجدولين رقم ٤، ٥،

(جدول ٤)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	15.214	3	5.071	2.540	.06
Residual	53.916	27	1.997		
Total	69.130	30			

Coefficients^a (جدول ٥)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.085	1.749		.049	.961
ربحية السهم 2010	-.277	.177	-.266	-1.563	.013
عدد الأعضاء ٢٠١٠	.207	.177	.210	1.166	.254
معدل الدوران ٢٠١٠	-3.932E-	.000	.390	2.169	.039

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة ربحية السهم تساوى -٠.٢٧٧ وقيمة T هي -١.٥٦٣ وهو معنوى عند قيمة ٠.٠١، عدد أعضاء مجلس الإدارة تساوى ٠.٢٠٧ وقيمة T هي ١.١٦٦ وهو غير معنوى عند قيمة ٠.٢، معدل دوران الأسهم المتداولة معاملته ٣.٩٣٢ وقيمة T ٢.١٦٩ وهو معنوى ٠.٠٣، ومن ثم وباستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أى درجة ثقة ٩٠ % يمكن القول بقبول هذه العلاقة. كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى انخفاض ربحية السهم لهذه الشركة، إشارة المتغير المستقل الثاني عدد أعضاء مجلس الإدارة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل عدد

الأعضاء والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة، إشارة المتغير المستقل الثالث معدل دوران الأسهم المتداولة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل معدل دوران الأسهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة معدل دوران الأسهم المتداولة.

- باستخدام بيانات عام ٢٠١١ تم التوصل الي الجدولين رقم ٦،٧

ANOVA (جدول ٦)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	33.334	3	11.111	1.813	.0169 ^a
Residual	165.476	27	6.129		
Total	198.810	30			

Coefficients^a (جدول ٧)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.482	2.805		.172	.865
ربحية السهم 2011	.481-	.314	.270-	1.532-	.0137
عددالأعضاء ٢٠١١	.297	.295	.178	1.007	.323
معدل الدوران 2011	5.246E	.000	.207	1.171	.0252

و يلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة ربحية السهم تساوى -٠.٤٨١ وقيمة T هي -١.٥٣٢ وهو معنوى عند قيمة ٠.٠١، عدد أعضاء مجلس الإدارة تساوى -٠.٢٩٧ وقيمة T هي ١.٠٠٧ وهو غير معنوى عند قيمة ٠.٣، معدل دوران الأسهم المتداولة معاملته ٠.٢٤ وقيمة T ١.١٧١ وهو معنوى ٠.٠٢، ومن ثم وباستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أى درجة ثقة ٩٠ % يمكن القول بقبول هذه العلاقة . كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض ربحية السهم لهذه الشركة، إشارة المتغير المستقل الثاني عدد أعضاء مجلس الإدارة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل عدد الأعضاء والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة، إشارة المتغير

المستقل الثالث معدل دوران الأسهم المتداولة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل معدل دوران الأسهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة معدل دوران الأسهم المتداولة.

٤- باستخدام بيانات عام ٢٠١٢ تم التوصل الي الجدولين ٩،٨

ANOVA^b (جدول ٨)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	55.448	3	18.483	2.311	.099 ^a
Residual	215.927	27	7.997		
Total	271.375	30			

Coefficients^a (جدول ٩)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.965	3.302		.292	.772
ربحية السهم ٢٠١٢	-.778	.400	-.335	-1.946	.062
عدد الأعضاء ٢٠١٢	.305	.337	.156	.905	.373
معدل الدوران ٢٠١٢	-8.741	.000	-.299	-1.731	.095

و يلاحظ من الجدولين السابقين أن معاملات المتغيرات المستقلة ربحية السهم تساوى - ٠.٧٧٨ وقيمة T هي -١.٩٤٦ وهو معنوى عند قيمة ٠.٠٦، عدد أعضاء مجلس الإدارة تساوى ٠.٣٠٥ وقيمة T هي ٠.٩٠٥ وهو غير معنوى عند قيمة ٠.٣، معدل دوران الأسهم المتداولة معاملها ٨.٧٤١ وقيمة T ١.٧٣١ وهو معنوى عند مستوى ٠.٠٩، ومن ثم وبإستخدام مستوى معنوية لقبول العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار ١٠% أى درجة ثقة ٩٠% يمكن القول بقبول هذه العلاقة. كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق أن إشارة المتغير المستقل الأول هي إشارة سالبة وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة للشركة تؤدي إلى إنخفاض ربحية السهم لهذه الشركة، إشارة المتغير المستقل الثاني عدد أعضاء مجلس الإدارة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل عدد الأعضاء والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة للشركة، إشارة المتغير المستقل الثالث معدل دوران الأسهم المتداولة هي إشارة موجبة وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين المتغير المستقل معدل دوران الأسهم والمتغير التابع درجة التحفظ المحاسبي من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية تؤدي إلى زيادة معدل دوران الأسهم المتداولة.

مما سبق يمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي:

السنة/بيان العلاقة مع التحفظ	معنوية النموذج	معنوية ربحية السهم	معنوية عدد أعضاء مجلس الإدارة	معدل دوران الأسهم
عام ٢٠٠٩	٠.٠٠١	عكسية ٠.٠٠٠	٠.٠٤ طردية	٠.٣ طردية
عام ٢٠١٠	٠.٠٦	عكسية ٠.٠١	٠.٢ طردية	٠.٣ طردية
عام ٢٠١١	٠.٠١	عكسية ٠.٠١	٠.٣ طردية	٠.٠٢ طردية
عام ٢٠١٢	٠.٠٩	عكسية ٠.٠٦	٠.٣ طردية	٠.٠٩ طردية

يمكن استنتاج النتائج التالية من الجدول السابق:

١- هناك علاقة عكسية بين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي وربحية السهم بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي كلما قلت ربحية السهم والعكس صحيح، وبالتالي هذا يشير إلي أن إتباع سياسات محاسبية متحفظة يؤدي الي إنخفاض الأرباح وبالتالي إنخفاض ربحية السهم. وهذا يثبت صحة الفرض الأول بأنه "كلما زاد مؤشر التحفظ (مقاساً بنسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية) كلما انخفض صافي الربح وبالتالي ربح السهم" وهذا يؤكد ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين السعودية.

٢- هناك علاقة طردية بين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي ومعدل دوران الأسهم المتداولة في سوق المال بمعنى كلما زاد درجة التحفظ المحاسبي كلما زاد معدل دوران الأسهم المتداولة والعكس صحيح، وهذا يشير إلي زيادة ثقة المستثمرين في أسهم الشركات التي لديها سياسات مالية أكثر تحفظاً.

٣- وهذا يثبت صحة الفرض الثاني بأنه " كلما زاد التحفظ المحاسبي كلما زاد معدل دوران الأسهم المتداولة للشركة في سوق المال" ويرجع ذلك أن إدراك السوق للتحفظ المحاسبي يعني أن القيمة الحقيقية للشركة أكبر من القيمة الدفترية وبالتالي تجرى عمليات تداول كبيرة علي أسهم تلك الشركة بين المستثمرين.

٤- هناك علاقة طردية بين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي وعدد أعضاء مجلس الإدارة بمعنى كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زاد درجة التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، وهذا يرجع إلي حرص العدد المتزايد من أعضاء مجلس الإدارة في شركات التأمين علي إتباع سياسات محاسبية متحفظة

٥- وهذا يثبت صحة الفرض الثالث بأنه " يزداد مستوى التحفظ المحاسبي (أى تكون النسبة أكبر) كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة" فزيادة عدد الأعضاء يترتب عليه وجود اتجاهات متعارضة في مجلس الإدارة بشأن الإعراف بالأرباح الأمر الذى يؤدي إلي زيادة مستوى التحفظ في رقم الربح والقيمة الدفترية وبالتالي زيادة نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية (مؤشر التحفظ المحاسبي).

من نتائج الدراسة الميدانية يتضح أن هناك زيادة في درجة التحفظ المحاسبي في شركات التأمين السعودية في علاقتها بربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم وهذا يؤكد الثقة الأرباح المحاسبية المنشورة لتلك الشركات، وأنها تمثل الأرقام الحقيقية للشركة وهذا يعتبر مؤشر علي انخفاض التلاعب بالأرباح والسلوك الانتهازي للإدارة لتحقيق مصالحها علي حساب الأطراف الأخرى ذوي المصالح.

١٠ - النتائج والتوصيات

١/١٠ النتائج:

يستهدف هذا البحث إختبار دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين السعودية في الحد من التصرفات الإنتهازية لإدارة تلك الشركات لزيادة الأرباح ، وفي ضوء أهمية مفهوم التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من تبنى إدارة الشركة لأساليب المحاسبة الإندفاعية التي من شأنها تحقيق المصالح الشخصية للإدارة على حساب مصالح بقية الأطراف الأخرى في الشركة فقد بدأ الباحث بتقديم إطارا نظريا تناول فيه مفهوم التحفظ المحاسبي كألية للحد من الممارسات الإنتهازية لتحقيق الإدارة عوائد غير عادية علي حساب الأطراف الأخرى ذوي المصالح في تلك الشركات. وعقب الإنتهاء من تقديم الإطار النظري قام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من الشركات التأمين التي تتداول أسهمها في السوق المالية السعودية للتحقق من الدور الذي يمكن أن يلعبه التحفظ المحاسبي في الحد من تصرفات الإدارة للتلاعب بالسياسات المحاسبية لتحقيق مصالحها وقد خلص الباحث من هذا البحث بالنتائج التالية :

النتائج النظرية -

خلص الباحث من الإطار النظري للبحث بثلاثة فروض إختبارية تقضى بأن درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة تزداد مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة كأحد مبادئ حوكمة الشركات للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية سواء بصورة مباشرة من خلال دورها الفاعل في الجمعية العامة للمساهمين أو دورها في تفعيل الأليات الأخرى للحوكمة في الشركة كالأفصاح والشفافية واللجان المختلفة التابعة لمجلس الإدارة وكذا تفعيل دور مراجع الحسابات ، أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على بيئة المعلومات المحيطة بالشركة وكذا طبيعة العلاقة بين الربح المحاسبي وأسعار أو عوائد الأسهم في السوق ،وزيادة معدل دوران الأسهم بزيادة درجة التحفظ المحاسبي ،كذلك إنخفاض ربحية السهم مع تزايد درجة التحفظ المحاسبي.

النتائج الميدانية -

أكدت نتائج الدراسة الميدانية ما توصل إليه الباحث في الإطار النظري للبحث من حيث أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة في سوق المال السعودي ترتبط معنوياً مع ربحية السهم، عدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم المتداولة حيث تبين من الدراسة الميدانية وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (ربحية السهم) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) وأن هذه العلاقة معنوية ، كما تبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (عدد أعضاء مجلس الإدارة) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) ، وكذلك وجود علاقة طردية المتغير المستقل (معدل دوران الأسهم المتداولة) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي).

٢/١٠ توصيات البحث: يوصي الباحث بالآتي

- فرض عقوبات مالية، وإدارية مشددة على أعضاء مجلس الإدارة عند إكتشاف استخدامهم للمعلومات الداخلية في تحقيق عوائد غير عادية قبل نشر هذه المعلومات عامة مما يضر بمصالح باقى المستثمرين.
- ٢- المطالبة بعدم التخلي عن السياسات المحاسبية المتحفظة في شركات التأمين منعا للتلاعب بالأرباح من جانب الإدارة لتحقيق عوائد غير عادية علي حساب الأطراف الأخرى ذو المصالح في الشركة.
- ٣- يتمسك المراجعون والهيئات المنظمة للمهنة بالتحفظ المحاسبي لأن المنافع منه أكبر من المعارضة له ومن تلك المنافع الحفاظ علي قيمة أصول الشركة بصورة تعبر عن الواقع والحقيقة وبالتالي زيادة الثقة في الشركة وأرتفاع قيمة أسهمها في سوق المال.
- ٤- ضرورة قيام الجهات المعنية بتطوير مؤشر لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات وتصنيف تلك الشركات طبقاً لدرجة تحفظها ونشر تلك المعلومات في سوق المال.
- توصيات ببحوث مستقبلية

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية تتعلق بموضوع التحفظ المحاسبي في المجالات التالية:

- ١- دراسة علاقة السببية بين التحفظ المحاسبي ، أستمراية الأرباح للشركة.
- ٢- دراسة دور الأختلاف في تطبيق المعايير المحاسبية سواء المحلية أوالدولية في الدول المختلفة علي مستوي التحفظ المحاسبي.
- ٣- إجراء دراسات للعلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة ودرجة التحفظ المحاسبي .

المراجع

المراجع العربية

- أبو الخير ، مدثر طه، ٢٠٠٨ " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية " ، التجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة - طنطا ، العدد الأول .
- السهلى ، محمد بن سلطان القباني، ٢٠٠٦ " التحفظ المحاسبي فى الشركات السعودية " ، ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشرة لسبل تطوير المحاسبة ، قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ديسمبر .
- خليل ، عبد الفتاح أحمد على ، ٢٠٠٣ " التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي فى ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، العدد الثانى .
- ضيف، خيرت، أحمد رجب عبد العال، محمد شوقي بشادي، ١٩٨١، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية-بيروت.
- ياسين، محمد، ٢٠٠٨ ، قياس مستوى التحفظ فى السياسات المحاسبية فى ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان.

المراجع الأجنبية

- Ahmed , A and Duellman , S,2007 " Evidence on the Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers investment Decisions" *Working Paper* , www.ssrn.com.
- Amat, Oriol , John Blake, and Jack Dowds, (1999), "The Ethics of Creative Accounting", *Journal of Economic Literature*, December, PP. 1-17.
- Amir , E ; Guan , Y and Livne , G,2007 " An Empirical Analysis of the- Association Between Auditor Independence and Accounting Conservatism " , *Working Paper* , www.ssrn.com.
- Ball , R and Shivakumar , L,2005 " Earnings Quality in UK Private Firms Comparative Loss Recognition Timeliness " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.39 , pp.83-128.
- Basu , S,1997, " The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings " , *Journal of Accounting and Economics* , vol.24 ,pp.30-37..
- Beaver , W and Ryan , S,2000 " Biases and Lags in Book value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity " , *Journal of Accounting Research* , vol.38, pp.127-148.
- Beaver , W and Ryan , S,2005 " Conditional and Unconditional Conservatism Concepts and Modeling " , *Review of Accounting Studies* , vol.10, pp.269-309.

- Beekes , W ; Pope , P and Young , S,2004 " The Link Between Earnings Timeliness , Earnings Conservatism , and Board Composition : Evidence for the UK " , *Corporate Governance* , vol.12 , , pp.47-51 .
- FASB ,2006 " Preliminary Views , Conceptual Framework for Financial Reporting : Objectives of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision Useful Financial Reporting Information " , FASB , July.
- Francis , J and Wang , D.,2008 " The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around World " , *Contemporary Accounting Research* , vol.25 , pp.4-37 .
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*, 29, 287-320.
- Gotti , G.,2008 " Conditional Conservatism in Accounting : New Measure and Tests of Determinants " , *Working Paper* , www.ssrn.com.
- Hamdan, A. (2011). The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. *International Journal of Business and Management*, 6(7), 10-21.
- Hamdan, A., Abzakh, M., and Al-Ataibi, M. (2011)."Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements. *International Business Research*, 4(3), 18-29.
- Hamilton , J ; Ruddock,C ; Stokes , D and Taylor , S.,2005 " Audit Partner Rotation , Earnings Quality and Earnings Conservatism " , *Working Paper* , www.ssrn.com.
- Jenkins , D ; Kane , G and Velury , U.,2007 " Earning Conservatism and Audit Quality : An Examination of the Late 1990 s " , *Journal of Forensic Accounting* , vol.7 , pp.287-302 .
- Jenkins , D and Velury , U.,2008 " Does Auditor Tenure Influence the Reporting of Conservative Earnings ? " , *Journal of Accounting and Public Policy* , vol.27, pp.115-142 .
- Krishnan , G and Visvanathan , G.,2008 " Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter ? the Association Between Audit Committee Directors Accounting Expertise and Accounting Conservatism " , *Contemporary Accounting Research* , vol.25 , pp.6-31 .
- Lobo , G and Zhou , J.,2006 " Did Conservatism in Financial Reporting Increase After the Sarbanes-Oxley Act ? Initial Evidence " , *Accounting Horizons* , vol.20 , pp.57-73 .
- Merinda,B.,2012" The Persistence, Conservatism and Value Relevance of Earnings throughout the Business Cycle" Master Thesis Accounting, Auditing & Control, ERASMUS UNIVERSITY ROTTERDAM, Erasmus School of Economics.
- Penman, S. H., & Zhang, X.J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review*, 77(2), 237-264.

- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, I. (2005). "Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices", *Journal of Accounting and Economics*, 39 (3), 473-485.

- Ruddock, C ; Taylor, S and Taylor, S., 2006 " Non audit Services and Earnings Conservatism : Is Auditor Independence Impaired ? " , *Contemporary Accounting Research* , vol.23, pp.701-732 .

- Shroff, P ; Venkataraman, R and Zhang, S., 2007 " The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings : An Event-Based Approach , *Working Paper* , www.ssrn.com .

- Smith, M., 1996 " Shareholder Activism by Institutional Investors : Evidence from CalPERS " , *Journal of Finance* , vol.51 , pp.227-252.

- Watts, R., 2002 " Conservatism in Accounting - William E. Simon Graduate School of Business Administration, University of Rochester. Rochester, NY 14627 - Watts, R., 2003 " Conservatism in Accounting Part 1 : Explanations and Implications " , *Accounting Horizons* , vol.17 , pp.207-221.

- Zhang, X.J. (2000). "Conservative Accounting and quality valuation" *Journal of Accounting and Economics*, 29, 125-149.

ملحق رقم (١) أسماء شركات التأمين السعودية عينة الدراسة

اسم الشركة	مسلسل	اسم الشركة	مسلسل
الاتحاد التجاري	١٦	التعاونية	١
الصقر للتأمين	١٧	ملاذ	٢
المتحدة للتأمين	١٨	ميدغلف للتأمين	٣
الاعادة السعودية	١٩	اليانز اس اف	٤
بوبا العربية	٢٠	سلامة	٥
وقاية للتكافل	٢١	ولاء للتأمين	٦
تكافل الراجحي	٢٢	الدرع العربي	٧
أيس	٢٣	ساب تكافل	٨
أكسا التعاونية	٢٤	سند	٩
الخليجية العامة	٢٥	سايكو	١٠
بروج للتأمين	٢٦	وفا للتأمين	١١
العالمية	٢٧	اتحاد الخليج	١٢
سوليدرتي تكافل	٢٨	الاهلي للتكافل	١٣
الوطنية	٢٩	الاهلية	١٤
أمانة للتأمين	٣٠	أسيج	١٥